

المرفقات: ٠٠٠

الموضوع: رد رسوم خطابات الضمان المنفذة "المسيّلة"

قرار الهيئة الشرعية رقم (٣٦/ب)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد:
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها التاسع بعد الأربعمئة المنعقد يوم الاثنين ١٤/٥/١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٥/١٩م، قد اطلعت على الاستفسارات المرفوعة من إدارة العمليات حول: رد رسوم خطابات الضمان المنفذة "المسيّلة"، وبعد الاطلاع على مذكرة العرض التي أعدها إدارة أمانة الهيئة الشرعية، والمداولة والمناقشة قررت الهيئة ما يأتي:

١. تأكيد ما نص عليه قرار الهيئة الشرعية رقم (٣٦) من وجوب إعادة رسم خطابات الضمان المنفذة (المسيّلة) غير المغطاة تغطية نقدية.
 ٢. إذا كان خطاب الضمان المنفذ (المسيّل) مغطى تغطية نقدية جزئية؛ فيجب رد الرسم بقدر الجزء غير المغطى تغطية نقدية.
 ٣. إذا نُفِّذَ (سُيِّلَ) جزء من خطاب الضمان، وكان الجزء المنفذ (المسيّل) من الخطاب بمقدار التغطية النقدية أو أقل؛ فلا يجب رد رسم إصدار خطاب الضمان في هذه الحال، وأما إذا زاد الجزء المسيّل من خطاب الضمان عن التغطية النقدية، فيُرد من الرسم بمقدار الجزء المسيّل غير المغطى نسبة وتناسباً.
 ٤. لا يجب رد التكلفة الحقيقية للرسوم الإدارية المتعلقة بإصدار خطاب الضمان، مثل: رسوم البريد، والتلكس، والسويفت.
- وفق الله الجميع لهده، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضواً)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضواً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضواً وأميناً)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضواً)